الفصل التاسع

الواقع والافاق المستقبلية
للنهوض بالصناعات التحويلية فى العراق

ان التعامل مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى العراق يحتاج الى دراسة متأنية ومعمقة لهذا الواقع فالاقتصاد العراقى يتصف باختلال الهياكل الاقتصادية، وضعف أو تخلف القطاعات الرئيسية بالمقارنة مع دول المنطقة النفطية المختلفة كالقطاع الصناعى والزراعى والخدمى وضعف الهياكل والبنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الاحتلال وما قبلها، واختلال فى الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير فى توزيع الدخول بين الافراد والمناطق على حد سواء وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع والتدهور البيئى وقطاع خاص ليس له دور فاعل فى الاقتصاد، إضافة الى الخلل الواضح فى العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية والزراعية والصناعية وغيرها أمور مهمة تواجهها أية سياسية اقتصادية كلية أو جزئية يمكن وضعها، مع انتشار الفساد المالى والادارى،إذ يحتل العراق المرتبة (١٧٥) فى مؤشر الفساد العالمى لعام ٢٠١٠ بين (١٧٨) دولة يشملها المؤشر.

يتميز العراق بأنه يجمع بين وفره المياه ومساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة، مع قلة نسبية فى عدد السكان (يشكل نسبة ٩,١ % من اجمالى سكان الدول العربية)، وموارد طائلة فى الثروات الطبيعية – خاصة النفط الخام والغاز الطبيعى كونه يمتلك ثانى او ثالث أكبر احتياطى نفطى فى العالم حيث يقدر الثابت والمحتمل منه عدد ٣٢٠

مليار برميل – وعدد كبير من الرجال والنساء المتعلمين. وفضلاً عن ذلك، فإن العراق قد بذل جهوداً كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى عقود من الزمن ويمتلك بنى تحتية واسعة كانت حديثة وقوية ولكنها تعرضت للدمار والخراب نتيجة الحروب، ومع كل ذلك، فإن البلد يعانى من اختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والإنتاجي على وجه العموم، فهنالك تشوهات عميقة وخطيرة في البنيان والهيكل الاجتماعي الاقتصادى، يضاف الى ذلك تشوه عام في بنية سوق العمل (نسبة البطالة أكثر من ١٨%) إذ يسوده نسبة عالية من ضعيفي التأهيل والمهارات الفنية. أن البحث في تحديد ملامح الاقتصاد في العراق يتطلب جهداً لا يقتصر على مجال الاقتصاد فحسب، بل أنه يستوعب المجالات السياسية والاجتماعية.

يعد الناتج المحلى الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها وقد شهد الناتج تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مّر بها ابتداءاً من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) وفرض العقوبات الاقتصادية عليه بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ والاحتلال عام ٢٠٠٣. وأن هذا التذبذب بحجم الناتج مرتبط بالتغير بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية والتي تخضع لمتغيرات خارج سيطرة العراق، وعلى الكميات المنتجة والتي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية حيث يعد العراق بلداً نامياً يتميز باعتماده الكبير على القطاع الأولي النفطي في تكوين الناتج المحلى الإجمالي.

فقد بلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي (١٤,١) مليار دولار عام ١٩٩٠، لينخفض الى أدنى مستوى له في عام ١٩٩٥ ليبلغ (٧,٥) مليار دولار بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليه من قبل الأمم المتحدة والتي

ترتب عليها توقف تصدير النفط وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي وتدهور أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، الأمر الذي أدى الى تدهور قيمة الناتج المحلى الإجمالي. ومن ثم عاد الى الارتفاع بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء) ليصل في عام ٢٠٠٠ الى (٢٠,٩) مليار دولار واستمر بالارتفاع ليصل عام ٢٠٠٥ الى (٣٢,١) مليار دولار، وبلغ (٩٨,٩) مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية في الأسواق الدولية، والتحسن الملحوظ الذي شهدته أسواق النفط العالمية وزيادة عائدات صادرات النفط خلال هذه المرحلة في زيادة الناتج المحلى الإجمالي بالمقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣.

يتكون القطاع الصناعى فى العراق من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، تشكل الصناعات الإستخراجية نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي، حيث ارتفعت حصتها من حوالي (٥٢,٢%) عام ٢٠٠٦، الى حوالي (٥٤,١%) عام ٢٠٠٧، الى (٦٦%) عام ٢٠٠٨، وانخفضت الى (٤٨,٤%) عام ٢٠٠٩ حيث بلغت قيمتها المضافة ٤٧,٨ مليار دولار(مقارنة مع ٢,٢% عام ١٩٩٧ بسبب الحصار الاقتصادى الذى فرض على العراق من قبل الامم المتحدة عقب غزو الكويت عام ١٩٩٠)، وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية الى مستويات قياسية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً الى مستويات غير مسبوقة في تاريخ تجارة النفط، إذ وصلت أسعر النفط الى حدود (١٤٧) دولار للبرميل الواحد.

تشمل الصناعات الاستخراجية في العراق استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك

الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة الى المحاجر، ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للدخل في العراق. وفيما يتعلق بالتطورات في الصناعات الاستخراجية غير النفطية، يسعى العراق الذي يمتلك كميات من خامات المعادن، مثل الحديد والزنك والنحاس، والخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، الى تهيئة بيئة مشجعة لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي في مجال تطوير صناعة البحث والتنقيب والتعدين. ويعزى السبب في ذلك الى تطلعها لتحسين وضعها الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص العمل.

ومع أن تطور مثل هذه الصناعات يتأثر بتقلبات أسعار الخامات في الأسواق العالمية، إلا إن الاستثمار فيها مازال محدوداً في ظل غياب القوانين التحفيزية لتشجيع القطاع الخاص وجذب الشركات الأجنبية، ويتوقع أن يزداد نشاط الاستثمار في قطاع التعدين وتطوير المناجم في المدى الطويل مع انفتاح سوق العراق وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار فيها.

ساهمت الصناعات التحويلية بمقدار (٧,٨%) مقارنة مع (١,٧%) عام ٢٠٠٨ وهى نسب منخفضة إذا ما قورنت مع عدد من الدول العربية، حيث بلغت فى الاردن (١٨%)، والإمارات (١٢%)، تونس (١٧,٢%)، مصر (١٥,٥%)، السعودية (٨,٣%)، وهذا يعكس خلل هيكلى فى بنية الاقتصاد العراقى.

تشمل الصناعات التحويلية التى بلغت قيمتها المضافة ٢,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وهى صغيرة جداً بالمقارنة مع قيمة الصناعات الاستخراجية، مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، ومن الصناعات التحويلية المهمة في العراق،الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء مثل الاسمنت والحديد والصلب والألمنيوم،

والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعات التكرير والبترو كيماويات والغاز، وصناعة الأسمدة وصناعة السكر وصناعة الأثاث.

وقد تم قياس تنافسية الصناعة التحويلية في العراق، بإستخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من اجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية ومنها العراق، تم قياس مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادرتها، وفى أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

واستناداً الى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠)، تم استقصاء مدى تنافسية بعض منتجات الصناعات التحويلية في الدول العربية (زيت وشحوم، كيماويات عضوية، منتجات صيدلانية، كيماويات غير عضوية، منتجات بلاستيكية، أسمده، الورق، الخشب، منتجات مطاط، منتجات جلدية، ملابس، منتجات نسيجية، منتجات أسمنتية، منتجات حديدية، منتجات الومنيوم، سيارات، أجهزة الكترونية) باستخدام مؤشر نسبه صافى تجارة الدولة في منتج معين الى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، وإذا كان المؤشر موجباً، فأنه يشير الى أن الدول المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. فقد أظهرت تلك الدراسة إن العراق لا يتمتع بتنافسية في جميع هذه المنتجات باستثناء منتجين فقط هما : كيماويات غير عضوية وأسمده.

ان انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى، وانخفاض القدرة التنافسية لعدد كبير من منتجاتها يعود الى

مجموعة من العوامل، منها : اختلال الهياكل الأساسية لهذه الصناعات. حيث تعانى من وجود عدة فجوات تتمثل في فجوة التكنولوجيا وفجوة الكفاءة الإنتاجية، وفجوة التشابكات الصناعية، وفجوة هياكل الإنتاج، والطاقات العاطلة.

ينصرف تعبير الفجوة التكنولوجية الى الفرق في المستوى التكنولوجي للمنشات الصناعية في العراق مع مثيلاتها في الدول النامية أو في الدول الصناعية المتقدمة، إذ تعانى العديد من الصناعات في العراق بالفعل من التقادم في التكنولوجيات المستخدمة، كما إن التقادم التكنولوجي في القطاع العام الحكومي أعلى من مستواه في القطاع الخاص. وتمثل مشكلة الفجوة التكنولوجية مشكلة خطيرة أمام نمو الصناعات التحويلية لكل من الإنتاج والصادرات. ذلك أن تخلف الوضع التكنولوجي يعنى إن نسبة كبيرة من الإنتاج الصناعي ينتج للسوق المحلى، وقد يصعب عليه المنافسة داخل السوق العراقية، مما تشكل احتياجاً الى معدلات عالية من الحماية الجمركية ليحافظ على هذه الأسواق المحلية.

ونود أن نؤكد الى فجوة تكنولوجية أخرى خطيرة تعانى منها الصناعة في العراق. وتتمثل هذه الفجوة أن عدداً من المنشات الصناعية التي لا تعانى التخلف التكنولوجي وتقوم باستخدام احدث العدد والآلات لا تقوم بجهد تصديري، مثل صناعة السيارات أو بعض أجزائها والتي تمثل في العرف الصناعي صناعة ذات محتوى تكنولوجي كبير أو عالى. ومن الجدير بالإشارة، فأن البيئة الصناعية متمثلة في المستوى المهاري للعاملين والمستوى المعرفي للمنشأت الصناعية لم تستطع أن تستوعب التكنولوجيا المتطورة التي تم شراؤها وبالتالي فأن السلع المنتجة ظلت محصورة في المبيعات للسوق المحلى دون أن تستطيع أن تنافس في الأسواق الدولية.

ويؤدى انخفاض القدرات على تطوير القطاع الصناعي مع الانخفاض في الإنتاجية، الى أن تعانى الصناعات التحويلية من ضعف قدراتها على المنافسة الدولية، وفى ضوء الانخفاض النسبي للقدرات الشرائية للشعب العراقي وهو الأمر الذي زاد من حدة أزمة السيولة وحالة تباطؤ النمو، فقد كان من الطبيعي أن تظهر حالة الاختلالات المالية للصناعات التحويلية في العراق، والتي تقلل من قدراتها على تسويق إنتاجها وهو ما ينعكس في مشاكل السيولة النقدية وانخفاض في الأرباح والعوائد على الأموال المستثمرة وانخفاض دورة المخزون، وبالتالي تباطؤ النمو في الاقتصاد العراقى.

وتعانى الصناعات التحويلية في العراق أيضاً من انخفاض درجة التشابك الصناعي والتي تقيس مدى اعتماد الصناعات التحويلية المحلية على القطاعات الأخرى الصناعية المحلية في إمدادها بما تحتاجه من المكونات والمستلزمات، اى ضعف الارتباط الأمامية والخلفية للصناعات التحويلية في العراق، وترجع أهمية ارتفاع درجة علاقات التشابك الصناعي الى أنها تعنى إن نمط التسرب للخارج سينخفض وبالتالي فأن الصناعات التحويلية المحلية لا تشكل ضغطاً حاداً على ميزانية المدفوعات على نحو يدفع العملة العراقية (الدينار) الى التدهور، وتعنى أيضاً، فتح سوقاً للإنتاج الصناعي التحويلي بجانب سوق الاستهلاك النهائي، كما يمثل مجال أرحب لزيادة الإنتاج والنمو والتشغيل، كما يمثل أداة هامة لرفع الكفاءة في المنشات الصناعية.

ومن ناحية أخرى، سجلت حصة مساهمة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلى الإجمالي في العراق مستويا منخفضة حيث وصلت الى ٢٦,١% بالمقارنة مع المتوسط العام للدول العربية ٢٨,٥% عام ٢٠٠٩، بينما بلغت في الأردن (٣٧,٢% (، الإمارات (٣٤,٣%)، البحرين (٣٦,١%)، الجزائر (٤٦,٧%)، عمان (٣٠%)، قطر (٣٨,٩ %)،

المغرب (٣٢,٦ %)، وهذا ينعكس سلباً على الاستثمار في الصناعات التحويلية والتي تعانى من انخفاض الجهد الاستثماري فيها، وهو ما يضع حدوداً على معدلات نموها وقدرتها على التشغيل.

شهدت الصناعة في العراق، بشكل عام من ارتفاع نسب الطاقات العاطلة وان كانت اقل في القطاع الخاص عنه في العام، وهو ما يؤدى الى ارتفاع تكلفة الإنتاج في القطاع العام نتيجة تحمله بتكلفة طاقات عاطلة مرتفعة، وترجع الطاقات العاطلة بالأساس الى انخفاض الطلب في السوق المحلى مع حالة التباطؤ التي يمر بها العراق منذ عام ١٩٩٠، إضافة الى ضعف الصادرات للمنتجات غير النفطية وبالتالي محدودية الأسواق المتاحة سواء في الداخل أو الخارج.

ان المشكلة الاساسية التى يواجهها الاقتصاد العراقي والتي تعمق من الاختلالات الهيكلية هي أن الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١ بلغت ٨١,٨ مليار دولار، تم تخصيص ٥٦,٤ مليار دولار اى ما يعدل ٦٨,٩% من الموازنة نفقات تشغيلية، اى رواتب وأجور بشكل خاص، فى حين تبلغ النفقات الاستثمارية ٢٥,٤ مليار دولار، اى ما يعدل ٣١,١% من الموازنة، وهذا يمثل التخبط الحاصل فى وضع الموازنات السنوية، حيث ان مجالات الصرف فيها لا تذهب بشكل أساسى الى الاستثمار بل يذهب الجزء الاعظم من الموازنة الى المجال التشغيلى الذى يعانى من فساد مالى وإدارى، انعكست اثاره السلبية على ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وتراجع الخدمات، فى الوقت الذى يحتاج العراق الى مضاعفة النفقات الاستثمارية لتشغيل الاف من المشاريع الاستثمارية المعطلة، ومن أهمها مشاريع الطاقة الكهربائية.

وفى ضوء ما تقدم، فأنه من الأهمية بمكان البحث فى أسباب النهوض بالصناعات التحويلية فى القطاع الخاص أو العام الحكومى، إذ يؤكد هنا على الأسباب المرتبطة بنظم القيم السائدة في المجتمعات

العربية، مقارنة مع الدول المتقدمة، والخاصة بالنظر للعمل واحترام الوقت والانضباط في السلوك واحترام القوانين والمسئولية وغيرها من الاعتبارات السلوكية التي ترتبط بنظم القيم والتربية، والتصدى لمظاهر الفساد المالي والإداري والعمل على مواجهة ظاهرة تدنى نوعية العمل من خلال رفع مستوى المهارة وتعميق المكون العلمى – التكنولوجى للعمل وتحسين القدرة على الابتكار.

كما ادعو الى التوافق بين عرض العمل والطلب عليه، ليس بالمعنى الدارج لتكييف عرض العمل مع احتياجات السوق الراهنة، ولكن بإعادة هيكلة العرض والطلب معاً باتجاه هياكل انتاجية أكثر تنوعاً وتوليد الطلب على العمالة الماهرة وذات المكون العلمى – التكنولوجى الكثيف وإعادة بناء نظم التعليم والتدريب والتأهيل ورفع مستويات الانتاجية وتنافسية منشأت الاعمال بالمقاييس الدولية المعتمدة والعمل بصورة جادة على تحقيق التناسب بين الاجور والاسعار والانتاجية فى الاجل المتوسط والبدء بوضع وتطبيق برنامج شمولي لتحسين نوعية وجودة الصناعات التحويلية في العراق لتتفق مع المتطلبات العالمية، ودعم وتحسين فرص القطاع الصناعي العام والخاص في الحصول على التمويل وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة من خلال تنشيط دور بنك التنمية الصناعي، حيث إن المشكلة التمويلية في القطاع ليست متعلقة بسعر الفائدة بشكل كبير وإنما بتوفير الأموال والضمانات للقروض.

إن تطوير الصناعات التحويلية وزيادة قدرتها على المنافسة لن يحلها فقط المزيد من تكثيف استخدام التكنولوجيات الحديثة وإنما هو الاستثمار والبناء في القدرات المعرفية القادرة على تعميم واستيعاب وتطويع التكنولوجيات المتطورة بما يمكن من استخدامها لإنتاج سلع تدخل المنافسة الدولية. وان تزامن ذلك مع تحديد واضح للصناعات التي تعانى من التخلف التكنولوجي، مع ارتباط ذلك بدراسات عن التكنولوجيات

الملائمة في ضوء الأسواق المستخدمة، والاهم من ذلك تطوير وإعداد العاملين فى القطاعين العام والخاص وتزويدهم بالمعارف والعلوم، والاهتمام بالبحث العلمي والتعليم العالي والتربية والتعليم، واختيار القيادات الكفؤه المتخصصة التي تقود هذه المؤسسات بعيداً عن المحاصصة الحزبية والطائفية والاستفادة من الكوادر العراقية المؤهلة في داخل العراق وخارجه.

كما أنه من الضرورى الارتقاء بالقدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التحويلية وتعزيزها فى الفترة القادمة لتمكينها من المحافظة على حصص الأسواق المحلية وزيادة تنافسيتها فى الأسواق الخارجية والنفاذ الى أسواق جديدة، والاهتمام بالتخطيط الإستراتيجى على مستوى كافة الصناعات التحويلية وذلك من خلال الإتفاق على رؤية تكون مقدمة أساسية في مجال النهوض بهذه الصناعات، من خلال الإعتماد على التكنولوجيا المتقدمة وإختيار المدخلات الاساسية الملائمة، وتطبيق أنظمة الجودة الشاملة وفق المواصفات العالمية بالنسبة للمؤسسات التى لا تعمل بها، والتأكيد على أهمية امتلاك واحد من أهم مقومات المنافسة والمتمثل بالتقنية للمساهمة فى احتفاظ العراق بقدرة تنافسية عالية في مجال صناعة البترو كيماويات، وذلك من خلال تكثيف الإستثمارات في مجال الابحاث والتقنية وتحويل مراكز الابحاث الى مراكز فعاله ذات جدوى اقتصادية، وتركيز الجهود في مجال البحث العلمى والتطوير، وإعادة إحياء مجلس البحث العلمى، واخيراً لابد من الاهتمام والعناية الفائقة بالتربية والتعليم فى كافة المراحل، وإعداد الجيل القادر والملائم لسوق العمل.